## د. على درويش

## جامعة الجنان

***<u>أزمة النظام المالي وتداعياتها على لبنان وسبل التخفيف من وطأتها</u>***

**السادة:**

**إن الأزمة المالية العالمية القائمة والتي يمكن وصفها حاليا" بالمستمرة هي غير مسبوقة منذ عقود فلا شك إن العالم واجهه خلال القرنين الماضيين العديد من الأزمات وبعضها اتخذ صفة العالمية، إنما ما يميز الأزمة الحالية هو الوسائل التقنية الاقتصادية الحديثة التي طرأت وربط اقتصاديات العالم بما يشبه الشبكة إن من خلال الأسواق المالية والبورصات أو من خلال الاتفاقيات والعقود الدولية التي بالفعل جعلت العالم قرية يؤثر حدث ما على جزء منها على كل الأجزاء.**

**إن للأزمة آثار كبيرة في الدول المصدرة أو المتطورة حيث بدأت هي بالأساس وكذلك في أسواق الدول الناشئة وتقدر خسائر القطاع المالي بحوالي 41 تريليون دولار ولقد تحقق بالفعل نصف هذه الخسائر ولا يزال القطاع يرزح تحت ثقلها المستمر المتوقع من خلال خسائر العام الحالي.**

**إضافة إلى ذلك يتوقع الخبراء إن تنكمش الاقتصاديات المتطورة بنسبة 30% عام 2009 .**

**أما عندنا في لبنان فنحن لا نستطيع القول إن لبنان لم يتأثر بما حدث وبعدة أوجه منها المباشرة ومنها غير المباشرة ولكن يمكن القول بان التأثير جاء ملطفا" ولعدة أسباب سآتي على ذكرها .**

**إن ما يتمايز به لبنان عن الكثير من دول المنطقة باعتباره الأقل تضررا ، لا سيما لجهة سلامة قطاعه المصرفي الذي حافظ على معدلات نمو جيدة خاصة خلال العام 2008 حيث نمت الودائع بما يقارب 12% وهي الأفضل خلال 3 سنوات تضاف إلى ذلك نسب نمو الأرباح التي تخطت 40% وهي فاقت 74% لدى بعض المصارف (وهنا نذكر المصارف لان اقتصاد أي بلد حاليا" لا يمكن تقييمه على أساس المعايير التقليدية فحسب بل يجب النظر إلى واقعه المصرفي الذي تمر عبره حركة اقتصاديات هذا البلد) هنا يمكن ذكر إن المصارف اللبنانية لم تسلف سوى حوالي 30% من ودائعها في حين ذكر منذ يومين إن المصارف في احد بلدان الخليج سلفت ما يفوق مجموع ودائعها) ،**
**مؤشر آخر هو ميزان المدفوعات الذي سجل فائضا" بنسبة 240 مليون $ في تشرين الثاني أضف إلى ذلك إن لبنان لا يملك سوقا" كبيرا" للبورصة فيما الدول التي تملك بورصات ضخمة كان تأثيرها عليها مضاعفا" .**

**فلبنان تأثر بالأزمة ولا يزال كونها كما ذكرنا لم تنتهي وتأثيرها لحقت بعدة قطاعات بشكل مباشر وبعض القطاعات بشكل غير مباشر ويمكن ذكرها تحديدا" من خلال النقاط التالية:**

***- الانخفاض الكبير المتوقع في حركة التجارة العالمية ومستويات الاستثمار الخارجي لهذه الدول وتحويلات مواطني هذه البلدان من اللبنانيين الأصل أو العاملين فيها إلى بلدهم الام حيث إن الجاليات اللبنانية الموجودة في الغرب أو من اصل لبناني كانت تحول مبالغ على شكل استثمارات أو مساهمات إلى الوطن الام من المتوقع إن تنخفض (قدرت خلال العام 2008 بـ 6 مليارات دولار أي أكثر من 20% من الناتج المحلي الإجمالي) .**

*** خسائر في الاستثمارات الخاصة والسيادية في الخارج وهي استثمارات لمؤسسات لبنانية خاصة وعامة.**

***- تراجع القيمة الترسملية لبورصة بيروت التي أقفلت في بداية العام 2008 على ما قيمته 10.8 مليار $ تقريبا" ثم ارتفعت مع نهاية شهر تموز إلى حوالي 15.9 مليار $ . وبعد ذلك ومع بروز الأزمة بشكل واضح بدأت القيمة الترسملية بالتراجع وذلك نتيجة تراجع أسعار الأسهم تدريجيا" حتى وصلت خلال شهر 2008/12 إلى ما قيمته 9.6 مليار $ أي أقل من بداية العام 2008 وذلك نتيجة تراجع الأسهم التراكمي الذي أصاب معظم الأسهم المتداولة باستثناء قلة .**

***- التأثير سيكون واضحا" بشكل غير مباشر أيضا" من خلال فقدان الثقة العالمية باقتصاديات الدول ومنها لبنان وذلك عندما سيصدر لبنان سندات الاورو بوند الجديدة حيث إن شح السيولة سيفرض شروط جديدة من قبل المستثمرين إن لجهة معدلات الفوائد أو لجهة المبالغ.**

***- ارتباط الاقتصاد اللبناني بقوة باقتصاديات بلدان الخليج وبشكل ثلاثي الأبعاد فهناك الآلاف من اللبنانيين الذين يعملون في تلك البلدان وهم قدرة دعم مهمة لضخ الأموال الاستهلاكية في لبنان وسوف يشهد لبنان (بدأ يشهد) حركة هجرة معاكسة من بلدان الخليج إليه وستكون قمتها خلال أشهر 4-2009/6 أي عند انتهاء العام الدراسي نظرا" لتوفر عائلات هناك وهذا له سلبياته حيث سيكون على لبنان توفير فرص عمل لهؤلاء العائدين أو ارتفاع نسبة البطالة وكذلك توقف التحويلات منهم إلى الداخل ،**

**الجزء الآخر من ارتباط اقتصاديات الخليج بلبنان هو سعر النفط الذي ينتج فائضا" يستعمل جزء منه في لبنان إن من خلال ودائع مصرفية أو شراء عقارات أو استثمارات في شركات وهذا ما لاحظنا انخفاضه في الآونة الأخيرة عدا عن طلبات لبعض الودائع الفردية لتغطية مراكز أو خسائر في الخارج.**

**الجزء الثالث هو تقلص فرص العمل للبنانيين في بلدان الخليج وهذا أمر لا يستهان به فجزء من الخريجين اللبنانيين في حال ضاقت السبل بهم في لبنان كان يوجد متنفس خارجي لهذه القدرة الإنتاجية وهذا ما يتوقع إن ينخفض وبالتالي انعكاسها على الداخل سلبا".**

**إن هذه العوامل مجتمعة أرخت بثقلها على الواقع اللبناني المالي والاقتصادي وستستمر لفترة من الزمن إنما ماذا يمكن العمل لخفض تأثيرها أو لتخفيض وطأتها علينا.**

***- أول ما يتبادر إلى الذهن هي الوسائل التي اتبعتها الدول المتطورة لجهة زيادة الاتفاق ورفع وتيرة الصرف العام إنما نحن في بلد حوالي نصف الإنفاق العام هو لتسديد خدمة الدين وبالتالي لا يمكن التعويل كثيرا" على هذه النقطة إنما ندعو لتعديل في أنماط الصرف المتاح من خلال تفعيل الصرف على القطاعات الإنتاجية التي تنتج حاجة ليد عاملة وكذلك دفع**

**مستحقات القطاع العام، خفض أسعار المحروقات من خلال خفض الضريبة عليها مما يتيح فائضا" لدى المستهلك.**

***- نقطة أجمع عليها العديد من الخبراء وهي تفعيل الرقابة على الأسواق والالتزام بالمعايير المحددة لأن ما ذكرته في أول المداخلة لجهة الثقة بالقطاع المصرفي جاء على شكل ممتص للصدمات حيث رفع مستوى الثقة بالاقتصاد اللبناني وجذب أموال من الخارج في حين إن بعض الدول ممن لم تضبط العمل المالي جاءت نتائجها عكسية وخفض من الثقة للمودعين .**

***- العمل ما بين مصرف لبنان والمصارف من اجل خلق أدوات تمويل تتيح للقطاع الخاص الاستدانه بشروط مقبولة وضخ سيولة في قطاعات الإنتاج اللبناني .**

***- إقرار القوانين التي تدعم الإصلاحات في بنية الاقتصاد اللبناني مثل قانون منع الاحتكار وتشجيع المنافسة مما ينتج مجالا" للعديد من الشركات الدخول إلى لبنان وخلق أسواق ضمن نطاقها أكثر فاعلية وإنتاجية من خلال المنافسة .**

***- نقطة ذكرها الكثير من المحليين وهي مشاريع الخصخصة أي تعديل بعض القطاعات من إشراف الدولة إلى القطاع الخاص وبإدارته ولهذا جوانب ايجابية في حال استعماله بالشكل السليم لأن العديد من القطاعات ممكن إن تكون أكثر فاعلية بكثير في حال خصخصتها هذا غير قابل للنقاش إنما هكذا أمر يستدعي أيضا" سلطة مركزية قوية لضبطها .**

***- وأخيرا" وليس آخرا" عدد من الاقتراحات الذي ذكرها العديد من رجال المال إنما تطبيقها ليس سهلا" لأن جزء مهم منها مرتبط بالدولة بشكل عام .**

**- مثل إنشاء المناطق الحرة**
**- تفعيل إنشاء المناطق الصناعية**
**- تعزيز قطاعات الإنتاج من خلال تخفيضها بتكلفة خاصة للطاقة من نفط وكهرباء**
**- تعديل في السياسات الضريبية بشكل مؤقت ولحين مرور الأزمة**
**- تفعيل قروض الدعم لعدد من القطاعات على المدعومة حاليا"**
**- ايلاء قطاع السياحة بعض الخصوصية لتمكينه من خفض تكاليفه وبالتالي رفع وتيرة المنافسة لديه لاستقطاب السواح .**

**هذا كله نقاط قابلة للاتجاز والبعض منها وضع حيز التنفيذ لدى القطاعات الاقتصادية والدولة على السواء إنما تبقى القدرة على التأقلم مع تطورات قادمة وتحصين الاقتصاد من أهم عوامل خفض التأثير للأزمات على بلدنا.**

**وشكرا"**